نظم كتاب الاقتراح

لابن دقيق العيد

للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن العراقي

قرأه وقدَّم له وعلَّق عليه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيد المرسلين، محمد وآله وصحبه وسلم.

١- [المقدمة][1]

١- يقـــولُ بعـــدَ حَمْـــدِهِ لِرَبِّـــهِ مُـــصلِّيًا عَـــلَى النَّبـــيْ وصَـــحبِهِ
٢- عبـدُ الـرحيم بـنُ الحـسينِ الآمـلُ نَظْـمَ كتـابِ الاقـتراح ليـسْهُلُ
٣- فـإن يَجِـيْ ضـميرٌ او فعـلٌ ولَمْ يُـذكَرْ لـه اسـمٌ نحـوُ عنـهُ وَجَـزَمْ
٤- أو أُطلِـقَ الـشيخُ فَـمَا مَقـصُودِي في الكـلِّ إلاَّ ابـنُ دقيـقِ العِيـدِ
٥- ورُبَّـما قـدَّمتُ للمناسَـبَهْ[2] وربَّـما زِدتُ لأَمْـرٍ ناسَـبَه

٢- الصَّحِيحُ

٦- حـدُّ الـصَّحيحِ أَنْ يكـونَ عَـدْلاَ ذا يَقْظَـةٍ راويـهِ ثـمَّ مَـنْ لاَ
٧- يَحـتجُّ بالمرسَـلِ زادَ مُـسنَدَا زادَ أُولُـو الحـديثِ أنْ لاَ يُوجَـدَا
٨- ذا عِلَّـةٍ وذا شُـذُوذٍ واحْـدُدِ بـذا الـصَّحيحَ باتفـاقٍ تَرشُـدِ
٩- وإن تُـرِدْ أَصَـحَّهُ فَـصَحِّحِ كـما رأَى الجُعفـيُّ مـا للأصـبَحي
١٠- عـن نـافعٍ بـما رَوَى عـن سيِّدِهْ وقيـلَ بـل أَيُّـوبُ عـنْ مُحَمَّـدِهْ
١١- هـو ابـنُ سـيرينَ عـنِ الـسَّلمَانِي أيْ عَـن عـليٍّ أحـدِ الأرْكَـانِ
١٢- وبعضُهم يَرَى ابنَ عـونٍ مَوضِعَا أيـوبَ والـبعضُ يَـرَى مـا وَقَعَـا

---

(١) من إضافتنا على الأصل.

(٢) فعل ذلك في عدّة أبيات، انظر التعليق على الأبيات (٧١، ٧٢، ١١٢-١١٤، ٢٧٤، ٢٧٨-٣٤١).

١٣- مما رَوَى الأعمشُ عن إبراهِمَا عن ابنِ قيْسٍ عن كُنَيْفِ العُلَمَا

٣- الحَسَنُ

١٤- واضطربتْ أقوالُهُمْ في الحسنِ فقال حَمْدٌ: وَهْوَ غيْرُ بيِّنِ
١٥- هُوَ الذي مَخرَجُهُ قَد عُرِفَا واشْتَهرتْ رِجالُهُ بلا خَفَا
١٦- قَالَ له: كذا الصَّحيحُ فاشتُرِطْ ما لَم يكنْ يبلُغُهُ لا يَختَلِطْ
١٧- وَهْوَ الذي يَقبَلُهُ الجمهورُ وفيهِ إشكالٌ لهُ مَذْكُور
١٨- بأنَّ أوصافَ القَبُولِ إنْ تَكُنْ فيه بوجهٍ ما فصَحِّحْهُ وإنْ
١٩- لَم يَكُ لم يَقبَلْهُ إلاّ أن يُرَدْ في الاصطلاحِ فَهْوَ غيرُ مُستَرَدْ
٢٠- وعن أبي عيسى: هُوَ الذي وَرَدْ من غيرِ وَجْهٍ ثمَّ ليسَ في السَّنَدْ
٢١- مُتَّهَمٌ بكَذِبٍ وَسَلِمَا فيه من الشذوذِ واستُشكلَ مَا
٢٢- حسَّنَهُ مَعْ كونِهِ لا يُعرَفُ إلاَّ بوجهٍ واحدٍ إذ يُوصَفُ
٢٣- وقيلَ: ما ضعفٌ قريبٌ مُحتَمَلْ فيه وما ضبطٌ بذا الحدِّ حَصَلْ
٢٤- وابنُ الصلاحِ قال أمعنتُ النَّظَرْ فبانَ مِنْ كلامِهِمْ لِيْ وَظَهَرْ
٢٥- أنَّ لهِ قِسمَيْنِ قسمٌ نُزِّلاَ عليهِ قولُ الترمذيِّ وعَلَى
٢٦- ثانيهما نُزِّلَ قولُ حَمْدِ وزادَ في القسمينِ عندَ الحَدِّ
٢٧- سلامةً مِنَ الشذوذِ والعِلَلْ ونُكْرةٍ والشَّيخُ في الأخذِ حَمَلْ
٢٨- واستَشكَلوا وَصْفَهُمُ لِمَتْنِ مُعَيَّنٍ بصحةٍ وحُسْنِ
٢٩- وابنُ الصلاحِ قال: ذا بنسبةِ لِسَنَدينِ أو بِحُسْنِ اللُّغَةِ
٣٠- وردَّهُ الشيخُ بفَرْدٍ وُصِفا بذاك والثانيْ بأَنْ لَوْ عُرِّفَا
٣١- باللُّغوِيْ لكانَ بعضُ ما وُضِعْ يُوصَفُ بالحُسْنِ وذاكَ مُمْتَنِعْ

٣٢- قال: وَقَوْلِيْ في الجَوابِ إنَّهُ يُعلَمُ مِنْ صحَّةِ متْنٍ حُسنَهُ
٣٣- وليس في الحُسْنِ قُصورٌ يوجَدُ عن صِحَّةٍ إلاَّ إذا ينفَرِدُ
٣٤- فالحفظُ والإتقانُ لا يُنَافِي صِدْقًا ففي الحُسْنِ عمومٌ وافِي
٣٥- وفي كلامِ الأقدمينَ الحَسَنُ في مَوضِعِ الصحيحِ وَهْوَ حَسَنُ
٣٦- قال ابنُ سَيْدِ الناسِ بعدُ مُنكِرَا ليسَ أعمَّ إذْ أبو عيسى يَرَى
٣٧- مَجيئَهُ من غيرِ وجهٍ بلْ رجَحْ أنْ بانفرادِ الحُسْنِ يأتي المصطلحْ

٤- الضَّعِيفُ

٣٨- أمَّا الضعيفُ فَهْوَ ما لم يَصَلِ للحَسَنِ والأَضْعفَ منهُ فصِّلِ
٣٩- ما ضَعْفَ الإسنادِ للصِّدِّيقِ ما جا عن صَدَقَةَ الدَّقِيقيْ
٤٠- عن فَرْقَدٍ عَن مُرَّة والأوْهَى للعُمَرِيِّينَ حديثٌ يُنْهَى
٤١- إلى مُحَمَّدِ بنِ قاسمٍ بما عن أَبِهِ عن جَدِّهِ عَزْوًا نَمَى
٤٢- وأضعفُ الطُرْقِ إلَى عليِّ عمرُو بنُ شَمْرٍ أيْ عنِ الجعفيِّ
٤٣- عن حارثٍ عنه وأوهى الطُّرُقِ إلى ابنِ مسعودٍ حديثٌ قدْ رُقِي
٤٤- إلى شريكٍ عن أبي فَزَارَةْ عن أَبيْ زَيدٍ أخيْ [ذا][1] الجهالةْ
٤٥- ولِأَبِيْ هُرَيْرَةَ السَّرِيُّ بما روي داود ذا الأوديّ
٤٦- عن أَبِهِ عنهُ بِهِ يَرْوِيهِ وأَنَسٌ داودُ عن أبيهِ
٤٧- مُحَبَّرٍ أي: عن أبانَ عنهُ ولِابنِةِ الصِّدِّيقِ ما جا منهُ
٤٨- للحارثِ بنِ شبْلٍ أيْ في البصرةِ عن أم نعمانَ عن الصِّديقةِ

(١) سقط من الأصل وأضفناه لاستقامة الوزن.

٤٩- وأهـــلِ مَكَّـــةَ فعبـــدُ الله هـــو ابـــنُ مَيمُـــونٍ بـــلاَ اشـــتِبَاهِ
٥٠- أي عن شهابِ بنِ خِـرَاشٍ أَسـلَمَا ذاك إِلَى الخُـــوزِيِّ أي إبراهِمَـــا
٥١- بـما رَوَى عِكْـرِمُ عـن مـولاهُ ولليَمَانيِّـــينَ مَـــا رَوَاهُ
٥٢- العـدَنِيُّ حَفـصُهُم عَـن حَكَـمِ ابـنِ أبـانَ العَـدَنِيْ عَـن عِكْـرِمِ
٥٣- ومـصرَ أولادُ ابـنِ رِشْـدِينَ وَهُـمْ أحمـدُ عَـنْ محمـدٍ وجَـدُّهُمْ
٥٤- حجـاجٌ أيْ عنـهُ رَوَى عـن قُـرَّةِ عَـن كُـلِّ مَـن عنـهُ رَوَى في نُـسخَةِ
٥٥- والـشامِ مَـا أَتَـى عـنِ المـصْلُوبِ محمـدِ بـنِ قـيسٍ المكـذُوبِ
٥٦- عن ابنِ زَحْـرٍ عـن عـليٍّ الـشَّامِي عـن قاسـمٍ أي عـن أَبي أُمَـامِي
٥٧- وفي خُراسـانَ فـأَوْهَى مَـا وَقَـعْ ابـنُ مليحَـةَ لِنَهـشَلٍ رَفَـعْ
٥٨- بما رَوَى الضَّحَّاكُ عـن حَـبْرِ الـزَّمَنْ أَعنِـي ابـنَ عبَّـاسٍ فَهَـذا مَـا وَهَـنْ

٥- المرسَل

٥٩- ما سـقَطَ الـصَّاحبُ منـه المرسـلُ وقيـلَ رَاوٍ والـشَّهيرُ الأولُ

٦- المُنقَطِع والمُعْضَل

٦٠- وسَـقْطُ غـيرُ الـصاحبِ فـالمنقطِعْ واثنـينِ مِـنْ أيٍّ فَمُعـضَلٌ سُـمِعْ

٧- المقطُوع

٦١- وَإِنْ تَقِفْ بـدُونِ مَـنْ قَـدْ صَـحِبَا شـيئاً فمقطـوعٌ بهـذا لُقِّبـا

٨- المَوقُوف

٦٢- وَإِنْ تقِـفْ بـصاحبٍ مِـنْ قـولِ فإنَّـهُ الموقـوفُ أوْ مِـنْ فِعْـلِ

٩- المَرفُوعُ

٦٣- وسمِّ بالمرفوعِ قَوْلَ المصطَفَى وفِعلَهُ كَذاكَ تَقْرِيرٌ كَفَى

١٠- الموصُولُ

٦٤- وسمِّ بالموصولِ ما قدْ سَلِمَا مِنِ انْقِطَاعٍ كيفَ كانَ مِنهُمَا

١١- المُسنَدُ

٦٥- وكلُّ مَا وَصَلتَهُ ورُفِعَا فمسندٌ قيل وَلَوْ مُنقَطِعَا

١٢- الشَّاذُّ والمُنْكَرُ

٦٦- وذو الشُّذُوذِ ما خِلافَهُ نَقَلْ ثقاتُهُم أو فردُ مَنْ لا يُحتَمَلْ

٦٧- ومُنكَرٌ كَهُوْ وقيلَ: الفَرْدُ وذا بأفرادِ الصَّحيحِ رَدُّوا

١٣- الغَريبُ والعَزيزُ والمَشهُورُ

٦٨- ولَهُمُ الغَريبُ مَتْنًا أو سَنَدْ مُطلَقًا اَوْ مُقيَّدًا إذا انفَرَدْ

٦٩- راوِيُّهُ عن واحدٍ لا مُطْلَقَا فذا غريبٌ عن فلانٍ صَدَقَا

٧٠- عليه الامران كذا انفردَ بهْ فلانُ عن فلانَ أمرٌ مُشتَبِهْ

٧١- وَلابنِ مندةَ الغريبُ يَقَعُ لواحدٍ عن الإمام يُجمَعُ[1]

٧٢- حديثُهُ، واثنانِ أو ثلاثةْ عنه العزيزُ ويَلِي ذا الشُّهْرَةْ

(١) موقع هذا البيت والذي يليه في كتاب «الاقتراح» بعد البيت الآتي برقم (٢٧١).

١٤- المُسَلْسَلُ

٧٣- ومـــا أَتَـــى إســـنادُهُ بـــصِفَةِ مُسَلـسَلٌ إنْ [كـانَ][1] كُلُّـهُ بـصِيغَةِ
٧٤- وتـــارةً يكـــونُ ذاكَ أكثَـــرَا كأوليـــةٍ عـــلَى مـــا اشـــتَهَرَا
٧٥- وسَلْـسَلَ الكـلَّ أبـو نـصرٍ وفي ذاك اتِّـــصالٌ واقتـــداءٌ اقتُفِـــيْ

١٥- المُعَنْعَنُ

٧٦- ومـا أَتَـى مِـنْ مُـسْنَدٍ مُعَـنْعَنِ بعَـــنْ فمَـــردُودٌ إذا لم يُمْكِـــنِ
٧٧- لِقَـاءُ مَـنْ عَنعَنَـه واشـتَرَطَا ثُبوتَـــهُ بَعـــضُهُمُ وَغَلَّطَـــا
٧٨- مـــسلمٌ الثـــانِيَ والمَقِـــيسُ أنْ لاَ يكـــونَ فـــيهمُ تَـــدْلِيسُ
٧٩- فَـإنْ يَكُـنْ رُدَّ عـلى الـصَّحيحِ حتَّـــى يَبِـــيْنَ الوصـــلُ بالتَّـــصْرِيحِ
٨٠- لكـــنَّ ذاكَ في كثـــيرٍ يَعـــسُرُ وفِي اطِّـــلاعِ الأقـــدمينَ نَظَـــرُ

١٦- التَّدْلِيسُ

٨١- وَمَـن رَوَى عَـن رَجُـلٍ شَـيًّا وَمَـا كـــان سَـــمَاعًا مِنـــهُ لكـــنْ أَوْهَمَـــا
٨٢- بقَـــالَ أو رُوي ونَحْـــوِ ذيْـــنِ فـــذاكَ تـــدليسٌ بغـــيرِ مَـــيْنِ
٨٣- وبعـضُهُ يَقْـدَحُ حيـثُ يُفعَـلُ لكـــونِ مـــن أَســـقطهُ لا يُقْبَـــلُ
٨٤- أمَّـــا إذا أَوْهَـــمَ بـــالعُلُوِّ أو كثـــرةِ الـــشُّيوخِ حيـــثُ يَـــرْوِي
٨٥- عـن واحـدٍ عَـلَى وُجُـوهٍ أو بَلَـدْ كحلـــبٍ يُريـــدُ حَـــارَةً فَقَـــدْ

(١) سقط من الأصل، وبإثباته يستقيم الوزن.

٨٦- أُجيـــزَ إذْ مَقَـــصَدُهُ الإغـــرابُ ومـــا الـــذِي وَرَّى بـــهِ كـــذَّابُ
٨٧- ومنـهُ مـا يَخفَـى كقـولِ البَـصرِيْ حـــدَّثنا يُرِيـــدُ أهـــلَ المِـــصْرِ
٨٨- وللـــسَّبيعِي مَـــا فُـــلانٌ ذكـــرَهْ لكـــنْ فُـــلانٌ دُلْـــسَةٌ مُـــستَنْكَرَهْ
٨٩- والجهـلُ بـالمعرُوفِ وأكثـرُ مِـنْ مَفـــسَدَةٍ لـــهُ وَقَـــدْ يَفْطِـــنْ
٩٠- قلـتُ[1]: ومنـه دُلـسَةُ التَّـسْوِيَةِ يـــأتِي لِمَـــا يَـــسمَعُهُ مِـــن ثِقَـــةِ
٩١- عـن رَجُـلٍ مـضعَّفٍ فَيُـذْهِبُ ذاك الـــضعيفَ منـــه ثُـــمَّ يَنـــسِبُ
٩٢- ذاكَ لـــشيخِهِ وَذا شَـــدِيدُ بقيـــةٌ سَـــوَّاهُ والوَلِيـــدُ

١٧- المُضْطَرِبُ

٩٣- وَمَـا أَتَـى مِـنْ أَوْجُـهٍ بخُلْـفِ مُـضطَرِبٌ ومُوجِـبٌ للـضَّعْفِ
٩٤- فـإن يَكـنْ بعـضُ الوُجُـوهِ أَمْكَنَـا بقُـوةٍ فَـاحكُمْ لَـهُ أَوْ أَمْكَنَـا
٩٥- الجمـعُ كالإبهـامِ والتَّعْيِـينِ فَواضِـحٌ أو لِمُعيَّنَـيْنِ
٩٦- لمـشْكِلٍ يجـوزُ أن يكـونَ قَـدْ رواهُ كُـلٌّ أو فَوَاحِـدٌ فَقَـدْ
٩٧- فـإنْ يَكُونَـا ثِقَتَـيْنِ لَمْ يُبَـلْ بمقتـضَى الفِقْـهِ مَـعَ الأصـولِ بَـلْ
٩٨- غـيرُهُمْ يقُـولُ بـل يَـدُلُّ ذاَ عَـلَى انتفـاءِ ضَـبطِهِ ثُـمَّ إذا
٩٩- دَلَّ دَلِيـلٌ أنَّ ذاكَ عـنهُمَا بـأَنْ رَوَاهُ مَـرَّةً كَـذاَ فَـمَا
١٠٠- ذاكَ اختلافٌ فيـه أمَّـا الـضَّعْفُ فِي رَاوٍ مِـنِ اثْنَـيْنِ فَـذُو تَوَقُّـفِ
١٠١- هَـلْ هـوَ للعـدلِ أو الجَـريحِ[2] أَوْ هُمَـا وافْـزَع إلَى التَّرجـيحِ

(١) هذا البيت واللذان يليه من زيادات الناظم على «الاقتراح».
(٢) أثبت ناسخ الأصل (السخاوي) بحذاء هذه الكلمة: «المجروح».

١٨- المُدْرَجُ

١٠٢- ولَفظُ راوٍ في الحديثِ مُدْرَجُ مِنْ غيرِ فَصْلٍ مِنهُ (فَهْوَ) المُدرجُ
١٠٣- وكَثُرَ استدلالُهم بمتنِ جاء مفصَّلاً وهذا ظنِّي
١٠٤- ذُو قُوَّةٍ فِي آخِرٍ وضَعْفِ فِي أوَّلٍ وَوَسَطٍ وَعَطْفِ

١٩- التَّمييزُ بينَ ألفاظِ الأدَاءِ

١٠٥- يقولُ مَنْ مِنْ لَفْظِ شيخٍ يَسْمَع مُنفَرِدًا حَدَّثنِي ويَجمَع
١٠٦- إنْ كانَ فِي جَمَاعةٍ قلتُ: كَذَا في اثنينِ[1] ثمَّ بَعضُهُمْ أَجَازَ ذاَ
١٠٧- في العَرْضِ واستُبعدَ والإخبارُ عَمّ وصالحٌ لِذا وِذَا كمَا جَزَمْ
١٠٨- ومالكٌ سوَّى وَفِي الإِجَازَةْ أَطلَقَهُ بعضٌ وبعضٌ مَازَه
١٠٩- بقولِهِ أجَازَهُ والشيخُ لَمْ يَرَهْ بإِطْلاَقٍ وَلاَ قَيْدٍ أَلَمّ
١١٠- والجمعُ والإفرادُ كالتَّحديثِ قلتُ: وجُمهورُ أولِي الحديثِ
١١١- يختارُ الافرادَ لِمَنْ قَد قَرَءَا كحاكمٍ وابنُ الصَّلاحِ ذا رَأَى
١١٢- ومَن يَقُلْ سمعتُ في العَرْضِ فَلاَ وجهَ لَهُ إلاَّ إذا مَا شُمِلاَ[2]
١١٣- في الاصطلاحِ لا بوضعِ فَرْدِ وبعضُهُمْ قرَّبهُ بالقَيْدِ
١١٤- قراءةً عليهِ والمترجمُ يُطْلِقُهُ مُصطلَحًا وعَمَّمُوا
١١٥- والأقدَمُونَ للسَّماعِ استَعمَلْ أنبأنا والآخِرُونَ يَجعَلْ
١١٦- مدلولَه إجازةً واستُبعِدَا إلاَّ إذا كانَ اصطلاحًا جُدِّدَا

(١) قوله: «قلت: كذا في اثنين» من زيادات الناظم.

(٢) هذا البيت واللذان يليه موقعهم في أصل الكتاب بعد بيت رقم (١٣٧).

٢٠- المَوْضُوعُ

١١٧- ولَهُمُ الموضوعُ وَهْوَ المُخْتَلَقْ ... ولَهُمُ فِي حُكْمِهِ بِهِ طُرُقْ
١١٨- ترجعُ للمَرْوِيْ وحالِ النَّاقِلِ ... كقولِ بعضٍ في جوابِ سَائِلِ
١١٩- عن كذبِ الشيخِ بما يَعْرِفُهْ ... قالَ إذا رَوَى حَديثاً مَتنُهْ
١٢٠- لا تؤكلُ القَرعَةُ حتَّى تُذبَحَا ... وكغِيَاثٍ إِذْ رَوَى فافتُضِحَا
١٢١- ذكرَ الجناح في حديثِ «لا سَبَقْ» ... إذ لعبُ الحمامِ للمهديْ اتَّفَق
١٢٢- كذا بالاقرارِ به واستشكَلَه ... الشيخُ بلْ نَرُدُّهُ لَن نَقْبَلَه

٢١- المَقْلُوبُ

١٢٣- وَسَمِّ بالمقلوبِ مَا راوٍ جَعَلْ ... مكانَ معروفٍ بمتْنٍ قدْ نَقَلْ
١٢٤- لطلبِ الإغرابِ والفقيهُ قدْ ... يُجَوِّزُ الأمرينِ إذْ كلٌّ وَرَدْ

٢٢- كَيفيَّةُ السَّماع والتَّحَمُّل

١٢٥- وقَبِلُوا مَا حَمَلَ الصَّبيُّ أَوْ ... كافرٌ أو مُفَسَّقٌ ثُمَّ رَوَوْا
١٢٦- بَعدَ زَوَالِ العُذْرِ كَابنِ مُطْعِمِ ... سَمَاعُهُ للطُّورِ غيرَ مُسلِمِ

٢٣- مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ

١٢٧- وجَعَلُوا السَّماعَ بالخمْسِ حَصَلْ ... وقَبلَهُ الحضورَ إذ فيها عَقَلْ
١٢٨- محمودٌ المَجَّةَ وَهْوَ ذُو نَظَرْ ... والفَهْمُ والتمييزُ فَهْوَ المعتَبَرْ
١٢٩- واصطَلَحُوا أَخيرًا ان يصَّرَّفوا ... فيمَن أَتَى مِنَ الرواةِ يخلُفُ

١٣٠- روايـــةً للكُتُـــبِ المـــصَنَّفَهْ لكـــنْ أتَـــوْا بلَفظِهَـــا مُؤتَلِفَـــةْ
١٣١- وفيـــه بَحثَـــانِ لـــه فـــالأوَّلُ كيـــفَ يُـــزادُ غـــيرُ شيءٍ يَجمُـــلُ
١٣٢- مِـــنَ النُّعُـــوتِ والتَّـــوَاريخِ وَمَـــا شـــاكلَ مِمَّـــا لَمْ يَكُـــنْ قـــد تُرْجِمَـــا
١٣٣- وفي الأصُولِ مَـنْ بمعنـى فـروي لم ينـــتقِصْ ولَمْ يَـــزِدْ فِي المَـــرْوِي
١٣٤- والثانِ هَـلْ مَـن يَـستَنِصُّ الكُتُبَـا لفْظـاً هُـوَ استحـسانٌ ام قـد وَجَبَـا
١٣٥- وفي كـلامِ بعـضِهِمْ مـا يُـشعِرُ بأنَّـــــهُ مُمتنِـــــعٌ فيُحْظَـــــرُ
١٣٦- تغيـيرُ تـصنيفٍ وإنْ كـانَ لَـهُ النَّقْـــلُ بـــالمعنَى وردَّ قَولَـــهُ
١٣٧- إذ يَلـزَمُ التغيـيرُ فـيما نَقَـلُ إلى التَّخـــــاريجِ ولم يُفـــــصِّلُوا

٢٤- مَنْ نَسَبَ الشَّيخَ فِي أوَّلِ الجُزْءِ

١٣٨- والأَقـــدَمُونَ يَنـــسبُونَ الـــشيخَ فِي أوّلِ مـــتْنٍ ثـــمَّ فِي المُرْتَـــدِفِ
١٣٩- يَـــأتونَ باســـمِهِ فقـــطْ وهَـــلْ لَنَـــا إتمـــامُ مَـــا بعـــدُ فَمِـــن مَنعِنَـــا
١٤٠- النقـــلَ بـــالمعنَى فـــلاَ ويُمكِـــنُ جـــوازُهُ إن جـــازَ ثـــمَّ الأحـــسَنُ
١٤١- فـ(قيل)[1] بـ(يعنِي) أو بـ(هُوْ) وقد ذهَـبْ أكثـــرُهُم بِحِـــلٍّ إتْمـــامِ النَّـــسَبْ

٢٥- النُّسَخُ التي إسنادُهَا وَاحِدٌ

١٤٢- نـــسخةُ همـــامٍ ونحوُهَـــا لَنَـــا أنْ نُفْـــرِدَ الـــبعضَ بـــما حَـــدَّثنا
١٤٣- الـشيخُ بالإسـنادِ مَجمُوعًـا وَفِي مـسلمٍ القيـدُ بـ(منهـا) واصْـطُفِي

(١) مثبتة في الأصل. ولو حذفت لاستقام الوزن.

٢٦- الاقتصارُ عَلَى بَعْض الحَديثِ

١٤٤- والاقتصارُ مَنعُهُ حيث[١] يُذهِبُ مَعْنًى وإلاَّ فالجوازُ أقربُ
١٤٥- قلت[٢]: وخصَّ ابنُ الصلاحِ الحِلَّا بعالِمٍ عَلَى الصَّحيحِ نُقِلاَ
١٤٦- وإنْ بتَغييرِ سِوَى المعْنَى وَرَدْ ففيه خُلْفُ النَّقلِ بالمعنى اطَّرَدْ

٢٧- تَقْدِيمُ المَتْنِ عَلَى السَّنَدِ

١٤٧- مَنْ سَمِعَ الحديثَ قبلَ السَّنَدِ فَهَلْ لَهُ بسنَدٍ أَنْ يَبْتَدِيْ
١٤٨- جَوَّزَ بعضُ الأَقدَمِينَ ذا وَذا مِنَ الرِّوَايَةِ بمعنى أُخِذا

٢٨- إذَا سَمِعَ مِنْ شيخٍ إسنادَ كتابٍ جُمْلِيّاً

١٤٩- وهل لِمَن (قدْ) سَمِعَ الشيخَ ذكَرْ إسنادَه عَلَى كتابٍ قد حَضَر
١٥٠- يَروِي أَحاديثَ الكتابِ قَايلا أَخبَرني إجازةَ الشَّيخ[٣] عَلَى
١٥١- أنَّ قُصَارَى الأَمْرِ إجمالُ الخبَر مِنْ غير تفصيلٍ نعَمْ فيهِ نظَر
١٥٢- إذ جَرَتِ العادةُ أنَّ مَا قَرَا هُوَ الذي يُقالُ فيه أَخبَرَا
١٥٣- وذا تَنَاوُلٌ وذا لَنْ يمنَعَا صِدْقًا فإنْ رِيبةً ادَّى مُنِعا

٢٩- إذا قال الشيخُ: مثلَه

١٥٤- وحيث ساق خبَرًا بسَنَدِ مُسْنَدًا وَقَالَ مثلَه قَدِ

---

(١) كذا في الأصل، ولو بدِّلت بـ(إذ)؛ لاستقام الوزن، وصح المعنى.

(٢) هذا البيت والذي يليه من زيادات الناظم.

(٣) يصلح فيه: «إجازة الشيخ» على الإضافة. و«أجازه الشّيخُ».

١٥٥- فَلَمْ يُجِزْ شُعْبةُ -وَهْوَ الظَّاهِرْ- إيرادَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الآخِرْ
١٥٦- وبعضُهُم جَوَّزَهُ إن يُعرَفِ راويْهِ بالضَّبْطِ وَعَدِّ الأحرُفِ
١٥٧- والشيخُ زادَ أن يكونَ يُفرِقُ مَدْلُولَ ذا مِنْ نَحْوٍ إذ يفترقُ
١٥٨- وأكثروا التعبيرَ أي عن مِثلِهْ بقولِهم مثلَ حَديثٍ قبلَهْ
١٥٩- (وَهْوَ) كذا والشيخُ في ذا اختارَ أنْ يَزيدَ قالَ مثلَه وَهْوَ حَسَنْ
١٦٠- واختارَ في متنيْنِ جَاءَا بِسَنَدْ وقيلَ في الثانِ بِهِ لِمَن قَصَدْ
١٦١- نقلَ الأخيرِ أن يَسوقَ السَّنَدَا وقَالَ: قَالَ وبه وسَرَدَا

٣٠- بيانُ ما يَقَعُ في السَّمَاعِ مِنَ الوَهْن

١٦٢- وترك وَهْنٍ في السَّماعِ خامَرَهْ بيَّنَهُ كالأخذِ في المذاكَرَهْ
١٦٣- وتركِ عَرْضٍ ثمَّ حيثُ عَرِيَا منهُ كَثيرُ خطإٍ لَنْ يَرْوِيَا
١٦٤- إلاَّ بِهِ أَوْ مَعْ بَيَانِ كَثْرَةِ الخطأِ الواقِعِ فِي الكَتابَةِ
١٦٥- وإن تكُ الصحَّةُ فيهِ غالِبَةْ فقدَ يُقالُ الظاهرُ المناسَبَةْ
١٦٦- فيُندَبُ البيانُ أو يُقالُ بَلْ الأصلُ أَنَّ الإتقانَ ما حَصَلْ

٣١- إذا رَوَى الحَدِيثَ عَن شَيخَيْنِ

١٦٧- وحيثُ عَنْ شيخيْنِ مَتْنًا نقَلاَ ولم يُميِّزْ لَفْظَ ذا مِنْ ذا فَلاَ
١٦٨- بأسَ إذا بثقةٍ قَد عُرِفَا وإن يكنْ بعضٌ ضعيفٌ ضُعِّفَا

٣٢- آداب المُحَدِّث

١٦٩- وصَحِّحِ العَزْمَ ومِنْ أَحْسَنِ مَا يُقصَدُ في ذا العِلْمِ شيئانِ هُمَا

١٧٠- تكثيرُكَ الصلاةَ لا للعَادَةِ بَلْ قاصدًا بذاكَ للعبادَةِ

١٧١- والنفعَ مُطلقًا كقولِ الحنظِلِي لَعَلَّ مَا أَنْجُو بِهِ لَمْ يَحْصُلِ

١٧٢- والأَجرُ في التبليغِ ليس يُرْتأَى فيه ومِنْهُ نَضَّرَ الله امْرَءَا

١٧٣- ومَن لَهُ احتيجَ تصَدَّى لا يَقِفْ وبالزَّمانِ والمكانِ يَختَلِفْ

١٧٤- وبعضُهُمْ يَختَارُ للخمْسِينَا ولَيسَ مُنْكَرًا لأَرْبَعِينَا

١٧٥- وكم رَوَوْا قبلُ وَقِيلَ إن يَخَفْ مِنْ هَرَمٍ يُختَارُ تركُهُ فيقِفْ[1]

١٧٦- وللثمانينَ يكونُ الحدُّ عندَ ابن خَلَّادٍ وذا إذ يبدوْ

١٧٧- منه اختلال ليس للصحيح ذا بل أكَّدوا والقولُ في الأعمى كذا

١٧٨- ويَنبغي ألا يُسْأَلَ حَيثُ في بَلَدْ أولى إذا ما لم يُعارِضْ مُسْتَنَدْ

١٧٩- وإنْ يُرِدْ أخذ كتابٍ عنهُ دلَّ على مَنْ هو أولى منهُ

١٨٠- ما لم يعارَض راجحٌ كأنْ نزلْ مَن هو ضابطٌ وفي العالي خلَلْ

١٨١- وَلِيُروا[2] مع تمكُّن وهيبةِ مَعَ وقارٍ وعلى طهارةِ

١٨٢- والغسلُ والبخورُ والتطيبُ وزبرُ مَنْ يرفَعُ صوتاً يُنسَبُ

١٨٣- لِمالكٍ لقولِهِ لا تَرفعوا وليقبلَنْ عليهمُ إذ يسمعُ

١٨٤- ولْيحذرْ السردَ وقد تسامحا قُرَّاءُنا ولا أرى التَّسامحا

١٨٥- حيث اختفى البعضُ ومَنْ يقولُ يَدخُلُ في إجازةٍ مرذولُ

١٨٦- إذ قولُهُ قراءةٌ عليهِ لا يطابقُ الواقعَ فيما حَمَلا

---

(١) كذا في الأصل، ولو حذفت الفاء الأولى من الكلمة؛ لاستقام الوزن.

(٢) بإشباع الواو الأولى.

١٨٧- فالنسائيْ يقولُ في ذا وَذكَرْ كَلِمَةَ نعمْ إذا الشيخُ استقرْ
١٨٨- بالجزء إجمالاً كما مَرَّ وَسِعْ مُطلق الإخبارِ فقطْ لم يمتنعْ
١٨٩- وإنما يُكْرَهُ ذاك كَونَهُ يخالفُ العادةَ ثمَّ إنهُ
١٩٠- يُوقِعُ تُهْمَةً وذا هُنا امتَنَعْ كيفَ إذا بخطِ غيرِهِ وَقَعْ
١٩١- واعقْد كما يَفْعَلُ أهلُ المعرفةْ مجلسَ الآملاءِ فذاك في الصفةْ
١٩٢- أَجَلُّ أنواعِ الحديثِ إذ هُوا محقَّقٌ مبَيَّنٌ وقدْ حوىْ
١٩٣- العَرْضَ بعدَهْ كما قَدْ عُهِدا وابدأْ بحمدِ وصلاةٍ وابتدا
١٩٤- بِمَنْ ذكرتَ أو بما المستَمليْ مَعَ دعاءٍ حَسَنٍ للمُمليْ
١٩٥- والشيخُ قال لفظُ مَنْ حَدَثَكا أَحْسنُ عندي أوْ فمنْ أخبَرَكا
١٩٦- ما لم يكنْ لأحدٍ تَقَدَّما ذِكْرٌ مِنَ الشيخِ نعمْ إن عُلِما
١٩٧- بمن ذَكَرتَ عادةٌ للسلفِ فالاتباعُ حَسَنٌ للخَلَفِ
١٩٨- وأثنِ في الإملاءِ عنْ شُيُوخِكا بالحقِّ وارفَعْ بالصَّلاةِ صَوتَكا
١٩٩- وقَدِّمِ الأعْلَى والاحفظَ وذَا أَحْسَنُ واخترْ قَصْرَ [ذا][1] المتنِ إذا
٢٠٠- عدًا وكان يبتغيْ ذو الحفظِ ما قَدْ أفادَ مِنْ مزيدِ لَفْظِ
٢٠١- أو ذي بيانٍ مُجْمَلاً وما عُرِفْ إسنادُهُ والمشكلاتُ واخْتُلِفْ
٢٠٢- وأَمْلِ للجمهورِ في الفضائلِ وشبْهِها وذاتِ الاحكامِ انقلِ
٢٠٣- لِذي تَفَقُّهٍ وجانبْ ما وُضِعْ إلا مَعَ البيانِ فَهْوُ مُتَّسِعْ
٢٠٤- وبالحكاياتِ والاشعارِ اختمِ واختيرَ ما ناسبَ الاملا فاعلمِ

(١) سقط من الأصل، وبإثباته يستقيم الوزن.

٣٣- آداب الطَّلب

٢٠٥- وَأَحْسِنِ القَصْدَ وَزَكِّ نَفْسَكا بصالحِ الآدابِ واجهَدْ جَهدَكا
٢٠٦- وَقَدِّمِ السماعَ في مصرِكَ مِنْ شُيوخِهِ الأَولى فالاولى واستَعِنْ
٢٠٧- بالأخذِ عن حُفَّاظِهِ وانهَمَكا الناسُ في العاليْ فأَدَّى ذلكا
٢٠٨- لِتركِهِمْ حُفَّاظَهُم وقَدَّموا مَنْ كانَ قَد أُحْضِرَ ليس يَفْهَمُ
٢٠٩- ثمَّ ارْحَلنْ ولا تَساهَلْ حِمْلا واعمَلْ بما تَسْمَعُ فيه فَضْلا
٢١٠- ما لم تكنْ موضوعةً أو يَقْتضيْ إثباتَ حُكمٍ لا على الوجْهِ الرَّضيْ
٢١١- وعَظِّمِ الشَّيخَ ولا تُثَقِّلِ ولا تُطِلْ بِضَجَرٍ ولا تستعملِ[1]
٢١٢- غَثًّا لَهُ ولا صِياحَ الثَّكْلَى وأَفِدِ الطالبَ واحْذَرْ بُخْلا
٢١٣- وجانِبِ الحياءَ والتَّكَبُّرا عَنْ طَلَبٍ واكتُب مُفِيداً حَضَرا
٢١٤- لَوْ بِنُزولٍ والكتابَ تَمِّمِ سماعَهُ لا تنتخبْه تَنْدَمِ
٢١٥- نعمْ إذا مَسْمُوعُهُ قدِ اتَّسَعْ أو ضاقَ وَقْتٌ أوْ يَدٌ فلم يَسَعْ
٢١٦- وانتخبَنْ ما تستفيدُ وابدَأَنْ بالكُتُبِ السِّتَةِ ثمَّ أتبِعَنْ
٢١٧- بها المسانيدَ وكُتُبَ العِلَلِ وكُتُبَ الضَّبْطِ وشَكْلَ المُشْكِلِ
٢١٨- وَكُتُبَ المؤْتَلِفِ المشْهورِ وَلْيُتْقَنِ المشْكِلُ وَلْيُذاكَرِ
٢١٩- بالْعلْمِ والتصنيفِ والتخريجِ مِنْ أَنْفَعِ ما يُعينُ حفظاً ولْتَكُنْ
٢٢٠- عنايةُ الطالِبِ بالأُولى وَقَدْ رأى الأَهمَّ ما يُؤديْ مَنْ قَصَدْ
٢٢١- لِلعِلْمِ بالصحيحِ لكنْ ذو الخَطا أَتَى تَتِمَّاتٍ وفي ذا فرَّطا

(١) كذا في الأصل، وصوابه «ولا تعمل» وبه يستقيم الوزن والمعنى.

٣٤- آداب كتابة الحديث

٢٢٢- وأتقن واضبط[١] ما كتبت سِيَّما ... ذا الفنُ أمَّا سَنَدٌ فَقَلَّما

٢٢٣- يدخُلهُ القِياسُ والمتنُ متى ... غُيِّرَ خِيْفَ الاثْمُ أوْ إنْ ثَبتَا

٢٢٤- حُكمًا بغيرِ وجههِ واخْتُلِفا ... هلْ نَضْبِطُ المشكلَ أوْ ما عُرِفا

٢٢٥- أيضاً وفرَّقوا حروفَ المشْكِلْ ... بالضبطِ في الطُّرَّةِ والبعضُ جَعَلْ

٢٢٦- في طُرَّةٍ عدا الذي تَكَرّرا ... بأحرفِ الجُمَّلِ والبعضُ يَرَى

٢٢٧- بأنَّهُ يكتبُ لفظاً يُشْعِرُ ... بهِ وَمِنْ أهَمَّ ما يُحَرَّرُ

٢٢٨- ضبطاً لأسْمَاءُ بلادِ العَجَمِ ... كذا قبائِلُ الرواةِ فاعْلَمِ

٢٢٩- وكَرِهوا المشْقْ[٢] مع التَّعليقِ مَعْ ... خطٍ دقيقٍ حيثُ لا عُذْرَ وَقَعْ

٢٣٠- وأعلموا (لِمهمَلٍ)[٣] ومعجَمِ ... وليحذرَنْ مِنِ اصطلاحٍ مُبْهَمِ

٢٣١- مَعْ نَفْسِهِ لا يقتضِيْهِ المصْطَلَحْ ... واستعمِلِ الدَّارَةَ فَصْلاً واصْطَلَحْ

٢٣٢- بَعضٌ على الإغفالِ حتى يَعْرِضا ... أو يقرأَ الجزءَ فالاعجامَ ارتَضَى

٢٣٣- واستحسَنوا الوصلَ بعبدِ الله ... وَبَرسولِ الله والأَشْباهِ

٢٣٤- وبالصَّلاةِ انطقْ وإنْ لم تَكُنِ ... مَسموعةً لكنْ بذاكَ فاقْرِنِ

٢٣٥- ما يُفْهِمُ الحالَ كرفعِ رَأْسِكا ... في الحينِ وانوِ أَنَّ ذا مِنْ عِندِكا

٢٣٦- وبَعْضُهُم في ذا أجازَ كَتْبَهَا ... ولم يَرَ الشيخُ بِأَنْ يكتُبَها

---

(١) لو قدم (الضبط) على (الإتقان) لكان حسناً، فالإتقان ثمرة للضبط، ولأجل الوزن أيضاً، فإن همزة الأمر من الضبط موصولة تصلح لأول التفعيلة مع الواو. وهمزة الأمر من (الإتقان) مقطوعة.

(٢) بتسكين القاف يستقيم البيت، وهو من ضرورة الشعر.

(٣) في الأصل بخط السخاوي: «المهمل»! والصواب حذف الأول. وهو المثبت.

٣٥- المقابلة

٢٣٧- والعَـرْضُ بالأصـلِ مُهِـمٌّ أمْـرُهُ وحالـــةُ الـــسَّماع مِنْـــهُ خَـــيْرُهُ
٢٣٨- حيـــثُ يُيَـــسَّرْ لِتـــأنِّيْ القَـــارِيْ بِـــــهِ وإلا قُبِـــــلْ في اختيـــــارِ
٢٣٩- واختـــارَ تقـــديمًا عـــلى التحمُّـــلِ مطلقًـــا الـــشيخُ لِيُـــسْرِ العمـــلِ
٢٤٠- وقيلَ عرضُ الشَّخصِ فرداً أصْـدَقُ قـــال وبالأشـــخاصِ ذا يَفْـــتَرِقُ
٢٤١- فمـن يكـنْ إذ ذاكَ لا يَـسْهوْ فَعَـلْ فـــردًا وإلا مـــعْ غـــيرِهِ أَجَـــلْ
٢٤٢- وبعـــضُهُم جـــوَّزَ أن يُقـــابِلا بأصْـــلِ شـــيخِ شَـــيْخِهِ ونَقَـــلا
٢٤٣- إبـــاءَ ذاك الـــشيخُ عـــنْ محققـــيْ شـــيوخِهِ إذ في اخـــتلافِ الطُّـــرُقِ
٢٤٤- عـنِ الفِرَبْـرِيْ حجـةٌ إذ لـو قَنِـعْ الهـرَويْ بأصـلِ الاصـل مـا وَسِـعْ

٣٦- إصلاح الخطأ

٢٤٥- واصـطلحوا أن لا يغـيَّرَ الخلَـلْ في الأصـلِ بـلْ ضُـبِّبَ فـوقُ وجُعِـلْ
٢٤٦- صـــوابُهُ حاشِـــيَةً وقـــدْ رأى عبـــدُ العزيـــزِ فيـــهِ أن لا يُقـــرأا
٢٤٧- كلاهمـــا أَمَّـــا الخَطَـــا فمُمْتَنِـــعْ عـــلى النَّبـــيِّ والـــصوابُ مـــا سُـــمِعْ

٣٧- التخريج للساقط

٢٤٨- وخَـــرِّجَنْ لـــساقِطٍ بعـــاطِفِ إلى اليمـــينِ والعُلُـــوِّ ثـــمَّ فِيْ
٢٤٩- بَقِيَّـــةِ الـــسَّطْرِ إلى الـــشِّمالِ وفي الـــذي يـــلِيْ بقـــربِ الحـــالِ
٢٥٠- لأسـفلٍ وبعـدَهُ اكتـبْ صَـحَّ لا تُكَـــرِّرِ الكِلْمَـــةَ لم يـــسقطْ عـــلى
٢٥١- ما صَحَّحُوا واكتُبْ عـلى المعـروضِ للـشَكِّ إنْ نقـلاً ومعنًـى ارتُـضِيْ
٢٥٢- صَـحَّ ومـا صَـحَّ سـماعاً وَقَـدْ معنـىً وضَـبِّبْ فوقَـهُ صـاداً تُمَـدْ

٣٨- العالي والنازل

٢٥٣- وعَظُمَتْ رَغْبَةُ مَنْ تَأَخَّرا في طلب العُلُوِّ حتى كَثُرا
٢٥٤- خَلَلُهُ وقولُ مَنْ يجعَلُهُ قرب[1] من الله بهِ بحث له
٢٥٥- وَمَنْ يَقُلْ إن العلوَّ راجِعُ لِزينةِ الدُّنيا كَلامٌ واقِعُ
٢٥٦- نَعَمْ لهُ بِقِلَّةِ الوَسائِطْ قُرْبٌ مِنَ الصحَةِ ثمَّ الغالطْ
٢٥٧- مَنْ فَضَّلَ النزولَ مطلقاً بِلى بِضَبْطِ راوِيْهِ على العَدْلِ عَلا
٢٥٨- ثمَّ العُلُوُّ خَمسةٌ فالأوَّلُ قُرْبٌ من الرسولِ وَهْوَ يحصُلُ
٢٥٩- مَعْ صِحَّةٍ لنا عُشارِياً وقدْ جاءَ بِتِسعٍ وثَمانٍ في العددْ
٢٦٠- مَعْ ضَعفِهِ ثُمَّ عُلُوُّ قُرْبِنا إلى إمامٍ وَهْوَ فيما بَيننا
٢٦١- وبَيْنَ سفيانَ أبي محمدِ سَبْعٌ وواحدُ لمالِكٍ زِدِ
٢٦٢- ثمَّ العلو لإماميِّ الأثرْ وذي التصانيفِ التي بها اشْتَهَرْ
٢٦٣- تُرْوى بسبعةٍ[2] عن البخاريْ كذا أبو داودَ في المِقْدارِ
٢٦٤- والرابِعُ العلوُّ للتنزيلِ وَهْوَ اعتبارُ سَنَدِ الاصولِ
٢٦٥- بالسَندِ الأرفَعِ مِنْ حيثُ الفَرَدْ فينزلُ البعضُ من العالِيْ السَنَدْ
٢٦٦- فكانَ مَنْ ساواهُ في الذي نَزَلْ وحيثُ كان شيخُنا لهُ حَصَلْ
٢٦٧- تَسْوِيَةٌ مَعْ بعضِ أهلِ السنةْ فَهْوَ منَ المصافحاتِ العَلِيَّةْ
٢٦٨- ثمَّ علوٌّ قِدمِ السّماعِ في تاريخِهِ نحوُ ابنِ بنتِ السِّلَفِيْ
٢٦٩- وابنِ المفضّلِ فمِنْ مَنْ ذا سَمِعْ عن جدِّ ذاك عندَهُمْ ذا يرتَفعْ

---

(١) كذا في الأصل، وصوابه «قرباً» أو «قربة».

(٢) في مطبوع «الاقتراح» (ص٢٦٩-ط البشائر): «خمسة» وكذا في الطبعة العراقية منه (ص٣٠٥).

٢٧٠- وبعضُهمْ من العلوِّ قد جَعَلْ ضبطًا وإتقانًا وإن كانَ نَزَلْ
٢٧١- وذا عُلوٌّ مَعْنويٌّ وإذا تعارضا في موطِنٍ روعِيَ ذا

٣٩- المُدَبَّج

٢٧٢- ورسَمُوا مُدَبَّجا ما سَمِعا كلُّ قرينٍ مِنْ قَرينِهِ مَعا
٢٧٣- أي من تقاربا لدى ألطَّبَقَةْ والسِّنِّ فالدوسيُّ والصِّدِّيقَةْ
٢٧٤- وابنُ شهابٍ والخليفةُ عُمَرْ وابنُ المدينيِّ وأحمدُ الأَبَرّ[1]
٢٧٥- ومالك قرينُهُ الأَوزاعِيْ فإن تباعدا لِذي السماعِ
٢٧٦- فذاك من روايةِ الأكابرِ في طَبَقاتِهِمْ عنِ الأصاغِرِ

٤٠- المؤتلف والمختلف

٢٧٧- وَلَهُمُ المؤتَلِفُ المختَلِفُ خَطًّا ونُطقًا فيهِ جَمْعٌ صَنَّفُوا
٢٧٨- وذاك فن واسعُ التصنيفِ يَدْفَعُ مِنْ مَعَرَّةِ التَّصحِيفِ[2]
٢٧٩- ولنَذْكُرِ الآنَ الذي قَدْ خالفا مَعْ قلَّةِ مَنْ طَرَّدَ ليُعرَفا
٢٨٠- كأَجْمَدَ بالجيمِ فردًا اسمُ ولد عُجَيَّانِ وآبِي اللحمِ
٢٨١- قلت[3]: أَبِيٌّ كَعَلِيٍّ هُوَّ جَدْ محمد هُوّ ابنُ يعقوبَ انفَرَدْ

(١) حق هذا البيت على ترتيب مادة «الاقتراح» أن يتأخر عن الذي يليه.
(٢) من هنا إلى آخر (المؤتلف والمختلف) فيه تقديم، إذ خصَّ ابن دقيق العيد الأسماء المذكورة بـ (الباب التاسع) وعنوانه (في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة) وهي فيه آخر النظم بعد البيت الآتي برقم (٤١٩).
(٣) هذا البيت والذي يليه من زيادات الناظم.

٢٨٢- أَبَّـى بـن جعفـرٍ كَحَتَّـى وكـذا جـدُّ ابـنِ عبـدِ الله سـالم حـذا
٢٨٣- وأَتَـشٌ جَـدُّ محمـدٍ بـنِ الحـسنِ الـصنعان أعجـمْ واثْـنِ
٢٨٤- بثالـث الحـروفِ قُلْـتُ[1]: وعَـلِيْ أَخـوهُ وامـدهْ واجـرم[2] اجعـلِ
٢٨٥- بـالجيم والـرَّاءِ هـو ابـن نَـاهِسِ في خَـثْعَمٍ ونَـاهِسُ بـنُ عِفْـرِسِ
٢٨٦- ثـم يقـولُ وَلَهُـمْ بَحِـيرُ بفـتحِ بـاءٍ حـاؤه مكـسورُ
٢٨٧- وذا مُحَمَّـدُ والـدُ عبـد الـرحمنْ صـاحِبُ مالـكٍ وعنـه قـد كـانْ
٢٨٨- روى ابنُـهُ محمـدٌ عـن مالـكِ مَنَـاكراً منكـرةَ المـسالِكِ
٢٨٩- جَـدُّ أبي هـذا بَحِـيْرَ وَلَـدُ رَيْـسَانَ قلـت[3]: مِـنْ بنيـهِ عَـدَدُ
٢٩٠- رَوَوْا كـذاك ابـنُ أبي رَبيعـةِ هُـوَّ والأنـمارِيُّ في الـصَّحابَةِ
٢٩١- بعـدهما بَحِـيرُ بـنُ ذَاخِـرِ وابـنُ جُبَـيْرٍ ذا وذا مَعَـافِرِيْ
٢٩٢- وابـن شُرَحْبيـلَ كـذاك اثنـان مِـنْ أصْـبَحٍ ذاك وذا صـنعانِيْ
٢٩٣- كـذا ابـنُ أَوْسٍ وكـذا ابـنُ ثَعْلَبَـةْ والـبَجَلِيُّ وابـنُ نُـوْحٍ ذو شَـبَهْ
٢٩٤- كـذا ابـنُ سَـعْدِ قَبلَـهُ شُـعَرَاءُ كُفْـرٍ وإسـلامٍ كـذا آبـاءُ
٢٩٥- وانسُبْ في الانـصار تَزيـد أيْ بِتَـا قلـت[4]: وأيـضاً في قُـضَاعةٍ أَتَـى
٢٩٦- واضبطْ بِفَتحَتَينِ أوس بـنِ حَجَـرْ شـاعِرُهُم في جاهليـةٍ غَـبَرْ
٢٩٧- أمّـا الـصَّحابيُّ أبـو تَمِـيمِ فحـاؤهُ اضـمُمْ مـع سـكونِ الجـيمِ
٢٩٨- وقيـلَ: كـالأولِ قُلْـتُ: الأَشْـبَهْ بـأنَّ حَجَـراً جَـدُّهُ لا أَبَـهْ

(١) قوله: «قلت: وعلي أخوه وامدده» من زيادات الناظم على «الاقتراح».
(٢) ترتيبه في الأصل بعد (مسلم بن صبيح) الوارد في رقم (٣٠٨) لا (٣٠٧).
(٣) من هنا وما بعده إلى (٢٩٥) من زيادات الناظم.
(٤) عجز هذا البيت من زيادات الناظم.

٢٩٩- وافْـتَحْ لَـهُم في طَيِّـيءٍ حَـسِيْنا هُـوَ ابـنُ عَمـرٍو واكـسِرَنَّ الـسِّينا
٣٠٠- وابـنُ سُـعَيْدٍ صـالحٌ مُـصَغَّرُ فَـرْدٌ وَغَـيْرُ واحِـدٍ مُكَـبَّرُ
٣٠١- فـالأوّلُ الـذي روى عَـنْ عُمَـرَا زَيْـنِ بنـي أميـةَ العـاليْ الـذُّرا
٣٠٢- وَصَـغَّرُوا مُـشَدَّداً رُبَيِّعَـةْ والـدَ عَبـدِ الله قلـتُ[1] وَمَعَـهْ
٣٠٣- إبـنُ عَبْـدِ[2] شـاعِرٍ وكلُّـهْ روى وإبـنُ حِـصْنٍ أيـضاً مِثْلُـهْ
٣٠٤- كـذاك في نَـسَبِ[3] رافِـعِ بْـنِ مُقَلَّـدٍ شَـدِّدْ أي ابـنِ حَـزَنِ
٣٠٥- وافتَحْ وَشُـدَّ الياءَ في اسمينِ هُما زَيَّـادٌ الـدَّارِيْ أبـو إبراهِمـا
٣٠٦- وجَـدُّهُ والـدُ فائِـدٍ نعـمْ ابـنٌ زِيـادٍ في اسـم أبي نُعيمِ جَـمّ
٣٠٧- وابْـنُ صُـبَيْحٍ مُـسْلِمٌ مُـصَغّرُ أبـو الـضُّحَى وغـيره وكَثُـروا
٣٠٨- آخـرُ مِثلُـهُ روى ابـن المنتَـشِرْ عـن ذا الأخـير عـن أبِـهْ كـما ذُكِـرْ
٣٠٩- صُبَاحاً اهمل واضـمُمَنْ مـعْ فـتْح بـا ابـن عَتِيْـكِ العَنَـزِيِّ انْتُـسِبا
٣١٠- قلت[4]: كذاك ابـن طَرِيـف وولـدْ نَهْـدِ كَـذَاكَ ابـنُ لُكَيـزٍ قَـدْ وَرَدْ
٣١١- كذا ابـنُ قـيسٍ وابـنُ ظَبْيَـانَ معًـا ووالـدٌ لمعْقِـلٍ قـد سُـمِعا
٣١٢- وَمِثلُـهُ لكـنْ بإعجـامٍ يفـيْ فَـرْدٌ رَوى عـن عَمِّـه مُطَـرِّف[5]

(١) زاد الناظم هذا مع الآتي ببيتي (٣٠٣، ٣٠٤).
(٢) كذا بخط السخاوي، وصوابه «عُبيد» بالتصغير، كما في «تبصير المنتبه» (٢/ ٥٩٢) وغيره.
(٣) انظر النسب بتمامه في «الإكمال» (٤/ ٢٣) لابن ماكولا، وعليه اعتماد الناظم في زياداته في (المؤتلف والمختلف).
(٤) هذا البيت وما بعده من تفريع الناظم على مادة (صُباح). مثل: (ضُبَاح) - بضم معجمة وموحّدة - و(صَيَّاح) بصاد مهملة وياء آخر الحروف مشددة - (وضَيَّاح) - بضاد معجمة - و(ضَبَّاح).
(٥) في «الإكمال» (٥/ ١٦٤): «مطروف» وفي «التبصير» (٣/ ٣٨٠): «مطروق».

٣١٣- وَلَـــهُمُ الحُـــرُّ بْـــنُ صَـــيَّاح بيـــا ومُهْمَـــــلٌ في آخَـــــرِينَ حُكِيـــــا

٣١٤- ومثلُـــه لكـــنْ بإعجـــامٍ أَبُـــو ضَـــيَّاحٍ الـــنُّعمانُ ممَّـــنْ صَـــحِبُوا

٣١٥- كـذا ابـنُ ضَـيَّاحٍ محمّـدُ حَكَـوا ومثلُـــهُ لكِـــنْ بِتَوْحيـــدٍ رَوَوا

٣١٦- ضَـبَّاحٌ الكـوفيُّ إبْـنُ إسـماعِيلا وشـــيخُ الأَشْـــنانيْ فـــيما قِـــيلا[1]

٣١٧- ولَـــهُمُ في مـــصْرَ شـــيخٌ اشْـــتَهَرْ بـــالنونِ والجـــيمِ وَهْمـــاً[2] ظَهَـــرْ

٣١٨- مِـنْ وَلَـدِ الخَـزْرَجِ أَعْجِـم ضَـجْرْ وَثَـــنِّ بـــالجيمِ ســـواهُ صَـــخرْ[3]

٣١٩- قلـت: بـلى بالـضمِّ والإهمـالِ[4] امـــــرأةٌ تُـــــذْكَرُ في الأمثـــــالِ[5]

٣٢٠- قال: وبالإهمـال عَيِّـث في النَّـسبْ وَهْوَ ابـنُ عمـرٍو جـدُّه الغَـوْثُ انْتَسَبْ

---

(١) ويـستدرك عـلى النـاظم بـما في «التوضـيح» (٥/ ١٠٢)، و«التبـصير» (٣/ ٣٨٠)، و«تكملـة الإكـمال» (٣/ ٥٦٨) لابن نقطة.

(٢) بعدها بخط السخاوي بياض بمقدار كلمة ! ويريد (صَنّاج).

(٣) لو كانت (ضجرا) و(صخرا) لاستقام البيت، والمثبت من خط ناسخ الأصل (الـسخاوي) ولـو اكتفـى بوضع الفتحة فوق الرائين لأجزأ ذلك، ولكنه لم يفعل!

(٤) يريد صُحْر وهي بنت لقمان – وقيل: أخته – ابن عاد، وقصّتها: قتلها أبوها، بعـد أن قتـل زوجتـه التـي خانته في نفسها، وانحدر مُغضِباً، فقالت صُحْر: يا أبتاه! ما شأنُك. فقال: وأنتِ أيضاً من النساء، فقتلها، فالعرب تقول: «وما أذنبت إلّا ذنب صُحْر».

يقول خُفاف بن نَدْبة في «ديوانه» (٤٧):

وَعَـــسَّاس يَـــدِبُّ ليَ المنايـــا ومـــا أذنبـــتُ إلّا ذَنْـــبَ صَـــحرِ

وقصتها في كتب الأمثال، وقيل غير المذكور انظر «مجمع الأمثال» (٣/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٥) هذا من زيادات الناظم، وبدأه –كعادته في زياداته – بـ (قلت).

٣٢١- قلت[١]: وفي «الإكمال» شَدَّ الياءَ وأَعْجَمَ الغينَ ولا سَواءَ
٣٢٢- وأَعْجِمَنْ من قَبلِ نونٍ مِنْ مَعَدّ غَنَّثُ بن أُفْيانِ بنِ قَحْمٍ انفرَدْ
٣٢٣- عبدُ شمسٍ[٢] اكسِرَنَّ الباءَ لَهْ ابنُ عَدِيْ في طيِّءٍ وباهلَهْ
٣٢٤- وابنُ رَبَاحٍ بِعُلَيّ صُغِّرا كان ابنُهُ يكرَهُ أن يُصَغَّرا
٣٢٥- قلت[٣]: كذاك ابنُ عُلَيٍّ مَسْلَمَهْ كذا ابنُ عَيَّاذٍ عُلَيّ ترجمَهْ
٣٢٦- في جُشَمٍ وابن يزيد[٤] الحنظلي عبدُ العزيزِ بنُ عُلَيٍّ لا عَلِيْ
٣٢٧- والواسِطِيْ مُحَمَّدٌ أبوهُ عَبَادة بالفتح خَفَّفُوهُ
٣٢٨- قيل[٥] كذاك الأَسَدِيُّ سَمِعا أباه وهو ابنُ زيادٍ وَقَعا

(١) هذا من زيادات الناظم، وفيه استدراك على ابن دقيق العيد، كما فعل برقم (٢٩٨)، وصرح باسم «الإكمال» لابن ما كولا – وعليه معتمده في جل زياداته السابقة واللاحقة في (المؤتلف والمختلف) – وضبطه بالإعجام فيه (٧/ ٤١)، وكذا ضبطه الدارقطني في «المؤتلف» (٤/ ١٧٨١) وهو الذي صوبه ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٦/ ١٦٤) مع أن ابن دقيق العيد قال في «الاقتراح» (٣٠٨): – «بالعين المهملة»!

(٢) كذا بخط السخاوي مجوّدة! وصوابه: «عبِشمس» كما في «الاقتراح» (ص٣٠٩) وكذا في «مختلف القبائل» (٢٩٤)، و«الإيناس» (٢١٤-٢١٥) لابن الوزير المغربي.

(٣) هذا البيت والذي يليه من زيادات الناظم، زاد فيه أربعة آخرين ممن يعروف بـ(عُلَيّ)! والحق أن هذا ليس اسماً لهم. وإنما صغر (علي) في أيام بني أُمية مراغمة من الجهلة، كما في «المشتبه» (٤٦٩)، و«التوضيح» (٦/ ٣٣٦)، و«التبصير» (٣/ ٩٦٧).

(٤) كذا بخط السخاوي، وصوابه «ابن شريك» كما في «الإكمال» (٦/ ٦٥١) لابن ماكولا – وعليه معتمد الناظم في الزيادات – وغيره.

(٥) قاله تبعاً لابن دقيق العيد، للاختلاف فيه، فقيل فيه: محمد بن عَبَّاد، كما تراه في «الميزان» (٢/ ٣٨١) وذكره ابن حجر في «التقريب» فيمن اسمه (عبَّاد). بفتح أوله وتشديد الموحدة بغير هاء، قال: «ويقال فيه: عَبَادة» قلت: هكذا (عبادة) عند ابن ماكولا (٦/ ٢٧) وابن ناصر الدين (٦/ ٧٧) ولم يذكرا خلافاً فيه!

٣٢٩- قلت[١]: كذا عبادةُ بنُ عُمَرا كذا أخو الأولِ يحيى اشتَهَرا

٣٣٠- وابنُ محمدٍ عُتَيْقٌ صَغَّروا عن الدَّارَوَرْدِيِّ فيما ذَكَروا

٣٣١- قلت[١]: كذا ابنَ عامرٍ مِنْ أَسَدِ صَغِّرْ كذا ابنَ أحمدَ بنِ حامِدِ

٣٣٢- وابن عُتَيْق وعُتَيق[٢] بسَنَدْ للنَّخَعِيْ وابن عَتِيقٍ عَدَدْ

٣٣٣- للجُهَنِي الرَّبْعَة[٣] ابنُ عَثْمْ أَهمِلْ[٤] وثَلِّثْ وسِوَاه غَنْمْ

٣٣٤- قلت[٥]: وعَثْمٌ أَبُهُ معاوِيَةْ في عامِرِ أَهْمِلْ وثَلِّثْ ثانِيَهْ

٣٣٥- كذاكَ عَثْمٌ وَهو ابنُ المنْتَجِعْ وابن نُعَيْمٍ جَدُّ طارِقٍ سُمِعْ

---

(١) هذا البيت من زيادات الناظم.

(٢) قال فيه شعبة: «عُتيق أو ابن عُتيق» على الشك، بينما جزم مِسْعَر وسفيان بأنه (ابن عُتيق) من غير شك، وذكره عبد الغني في «المؤتلف» (٨٩) بالضم، وهكذا عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٩٥) بينما قال الخطيب: «لم نسمع هذا الاسم إلّا بفتح العين وكسر التاء» وانظر «توضيح المشتبه» (٦/ ١٧٥).
ويستدرك على الناظم بما عند ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٤/ ١٢٠).

(٣) هكذا في «جمهرة نسب معد واليمن الكبير» (٣/ ٤٤) للكلبي، و«المؤتلف» (٤/ ١٩٧٨) للدارقطني، بينما وقع في «الأنساب» (٨/ ٣٩٦): «الرُّبيعة».

(٤) ويقال: (غَثْم) بالإعجام، هكذا وقع في «الإيناس» (ص٢٢٩) ونقله ابن ناصر الدين في «التوضيح» (٦/ ٤٣٦) عن ابن حبيب، والذي في مطبوع كتابه «مختلف القبائل» (ص٣٥٩) بالمهملة، وهو هكذا في «المؤتلف» (٤/ ١٧٩٨) للدارقطني وتبعه ابن ماكولا (٧/ ٣٥٧)، وهكذا ذكره جماعة من الصحابة، كما تراه في «الاستيعاب» (٣/ ١٢٣٦)، و«أسد الغابة» (٣/ ٥٧٥)، و«التجريد» (١/ ٣٧٥)، وتعقبهم ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٦/ ٤٣٧) بأن بين عصر (عثم) وبين عصر النبوّة من السنين ما لا يحصى، وكشف عن سبب هذا الوهم بكلام دقيق، فلينظر.

(٥) هذا البيت والذي بعده من إضافات الناظم.

٣٣٦- والـدُ موسـى بـن قُرَيْـر كُـرِّرْ راوٍ صُـغِّرْ قلـتُ[1]: أيـضاً صَـغِّرْ
٣٣٧- والـدُ عبـدِ الملِـكِ ارْتَـضَوْهُ لأخْـذِ مالـكٍ كَـذَا أَخُـوْهُ
٣٣٨- عبـدُ العزيـزِ وكـذا عبـدُ اللهْ بـنُ قُرَيْـرٍ تـابعٌ مِـنَ الـرُّواهْ
٣٣٩- مَعْوِيَـةٌ بالقَـصْرِ معـدومُ الـشَّبَهْ ابـنُ امـرِءِ القـيسِ أوِ ابـنُ ثَعْلَبَـهْ
٣٤٠- وغيره امدده قلت[2]: ابـن أجْـرَمِ مَغْويَـة افْـتَحْ مُعْجَـماً في خَـثْعَم
٣٤١- ومثلـهُ مـع ضَـمِّهِ في واحـدِ مَـنْ غُـيِّرتْ[3] كنيتُـهُ بِراشِـدِ

٤١- المتفق والمفترق

٣٤٢- وَلَـهُمُ المتَّفِـقُ المفْـتَرِقُ مـا خَطُّـهُ ولَفْظُـهُ مُتَّفِـقُ
٣٤٣- في الأَبِ والجـدِّ والاسْـمِ مَـثَلا لكنَّـه في نفـسِ الانتهـاء يُفـصَلا
٣٤٤- وَهْـوَ مُهِـمٌّ لاشـتباهِهِ وقَـدْ يُفْـضِي لتـصحيحِ ضـعيفٍ أوْ لِـرَدْ
٣٤٥- مُـصَحَّحٍ وربَّـما قَـدْ يَحـصُلُ في نَـسَبٍ أطلَقَـهُ فيُـشْكِلُ

٤٢- الألقاب

٣٤٦- وسَمِّ بالألقـابِ مـا قـد وُضِـعا تَعْريـفُ عـينٍ عَيَّنَـتْ مـا وَقَعـا

---

(١) من هنا إلى آخر ما في (٣٣٨) من زيادات الناظم.

(٢) من هنا مع الذي بعده من زيادات الناظم أيضاً.

(٣) غيَّر كنيته النبي ﷺ، كما تجده عند الدولابي في «الكنى» (١/ ٨٩)، وابن منده (٢/ ٨٦٦)، وأبي نعيم (٤/ ١٨٣٤ و٥/ ٢٨٩٥) وابن الأثير (٣/ ٤٧١ و٦/ ١٠٦) جميعهم في «الصحابة»، وانظر «الإصابة» (٢/ ٣٣٠ و٧/ ١٣٤).

وللصَّاغاني في كتابه «نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة وغير ذلك» (فصل) وهو (الثالث) بعنوان (في الذين غيَّر النبي ﷺ أسماءهم)، وأبو راشد فيه (ص١٤٩).

٣٤٧- عـــلى سُـــبَيِّلٍ عَلَميَّـــةٍ وذا إليـــــهِ يحتـــــاجُ المحـــــدِّثُ إذا
٣٤٨- أرادَ كـشْفَ اسـمٍ أتـى مُلَقَّبـا وقـــدْ نُهينـــا نحـــنُ أنْ نُلَقِّبـــا
٣٤٩- مُبـاشِرًا بهـا ولكِـنْ وَصَـفا بالـــحَلّ للتعريـــفِ حَيـــثُ وَقَفـــا
٣٥٠- عليـهِ تعريـفٌ فـإنْ لم يقـفِ مَـــعَ بـــاد فَهُـــوَّ بـــالنهيِ حَفِـــيْ

٤٣- الموافقات والأبدال

٣٥١- وَحَرَّضُـــوا عـــلى الموافَقـــاتِ وَهْـــيَ أحاديـــثُ رُواةٍ تَـــاتِيْ
٣٥٢- لا مِـــنْ طَريـــقِ الجِلَّـــةِ الأَئِمَّـــةِ بـلْ مـن طريـقِ شـيخِ بعـضٍ والتـيْ
٣٥٣- حَرَّضَـهُم فيهـا بِـشرْطِ أنْ عَلَـتْ وإن يكـنْ عـنْ شـيخِ شَـيْخِهِ أتـتْ
٣٥٤- فتلـكَ الابـدال بـشرطِ كَونِهـا عاليـــةً أيـــضاً وَمِـــنْ أغْرَبِهـــا
٣٥٥- ابـــنُ أبي شَـــيْبَةَ شـــيخُ مُـــسْلِمِ عـنْ خالـدٍ شـيخِ البخـاريْ فـاعْلَمِ
٣٥٦- أي: عـن سُـلَيمانَ فـذاك عَـنْ أَبيْ حازمٍ (ايْ) عن سَـهلٍ اي عـنِ النبـيْ
٣٥٧- في الصَّومِ فالـشيخانِ في ذا ووقفـا مـع كـون شـيخِ ذا وهـذا افتَرقـا
٣٥٨- أمـا لِـشَيخٍ واحـدٍ فانْتَـشَرَتْ موافقـــاتٌ لهـــما وكَثُـــرَتْ
٣٥٩- في ذا التَّـــصانِيفُ وفيـــهِ جَمَعَـــا ابـــنُ عَـــساكِرٍ كتابـــاً مُبْـــدِعا
٣٦٠- ولِـــشُيُوخيَّ العلـــوُّ يَـــأْتيْ إلى الـــصحيحين بَعـــدَ سِـــتِ

٤٤- معرفة الثقات

٣٦١- ولا خَفَـا بالـشَّرْطِ في العَدَالـةْ وبِقَبـــولِ النَّقْـــلِ والـــشَّهادَةْ
٣٦٢- مَعْهـا وللـضَّبْطِ مزيـدٌ في الخَـبَرْ وقـدْ فُهِـمْ مِـنْ بعـضِ أَرْبـابِ الأَثَـرْ
٣٦٣- بأَنَّـــهُ يُطلَـــقُ لَفـــظُ الثِّقَـــةِ لِغَـــيْرِ ذي جُـــرْحٍ وذَبٍّ جَهَالَـــةِ
٣٦٤- لِعَيْنِـهِ وذا هُـوَ المـسْتُورُ قَـدْ يكـــونُ ذا مجهـــولَ حـــالٍ فَـــيُرَدْ

٣٦٥- عَنْـدَ الـذي لا يَقْبَـلُ المـسْتُورا واقبَلْـــهُ مِـــمَّنْ رَدَّه نَكِـــيراْ
٣٦٦- وإن جَهِلْـتَ رَأْيَـهُ فـالأَقْرَبُ أَنَّـا إلى المعـروفِ حـالاً نَـذْهَبُ
٣٦٧- وَيُعْـرَفُ الثقـاتُ بالتَّزْكِيَـةِ بِطَـرَفٍ مـن ذاكَ ذِكْـرُ الجِلَّـةِ
٣٦٨- أَلفاظَـهُ مِـنْ كُتُـبِ الرِّجـالِ كـابن أبي حـاتمٍ الرَّحَّـالِ
٣٦٩- أو باحتجاج أحد الشيخين في صـحيحه وهـذه ذو شَرَفِ
٣٧٠- يميزهـا إطبـاق جُـلِّ الأمـةِ أو كُلِّهِـمْ عـلى قَبـولِ الـصِّحَّةِ
٣٧١- وإن يكـنْ بَعْـضُهُمُ تَكَلَّمـوا فِيـهِ فقـالَ المقـدِسيُّ مِـنْهُمُ
٣٧٢- فـإنَّهُمْ بـذاك جـازُوا القَنْطَـرَةْ والـشيخُ قَـد عَـضَّدَ ذا وَنَـصَرَهْ
٣٧٣- إلا بِحُجَّـةٍ وَظَـنٍّ وَنَـما عـلى اتفـاقِ النـاسِ مَـنْ بَعْـدَهُما
٣٧٤- نَعَـمْ فَقَـدْ يُـرَجَّحُ الـسَّالِـمُ مِـنْ رِجالِـهِ عَنْـدَ تَعـارُضٍ زُكِـنْ
٣٧٥- أو بتخـريج الأُلى قَـدْ خَرَّجُـوا عـلى الـصحيحينِ ومَـنْ يُخَـرِّجُ
٣٧٦- بَعـدَهما الـصَّحِيحَ أو تَتَبُّـعْ[1] راوٍ يُزّكـي شـيخَه في التَّبَـعْ

٤٥- معرفةُ الضُّعَفَاء

٣٧٧- وَهْـوَ ضَروريٌّ بِهـذا الفَـنِّ إذ يَنْتَفِـيْ بِـهِ ضِـعافُ المـتْنِ

(١) قام به غير واحد من معاصرينا، منهم: محمد سلامة، له جزء صغير منشور في مجلة «الحكمة» العدد الثاني عشر، صفر ١٤١٨ هـ (ص٤٠١-٤٢١) بعنوان «الدرر المتناسقة ممن قيل إنه لا يروي إلّا عن ثقة» وسرد فيه (٢٨) راوياً، واعتنى بهم التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» (٢١٦-٢٢٥) وسرد (٢٤) راوياً، واستدرك عليه محققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (٧) رواة، ثم وجدت الشيخ يحيى الشهراني احتفل بهم في كتابه الجيد «زوائد رجال صحيح ابن حبان» (١/ ١٦٦-١٨٧)، وذكر (٤٣) راوياً، بينما أوصلهم الشيخ أبو الحسن مصطفى بن اسماعيل في كتابه «إتحاف النبيل» (٢/ ٨٤-١٣١) إلى (٦٧) راوياً، ولم يشترط استيعابهم.

٣٧٨- وَرُدَّ مِنْ رُدَّ الذيْ ما فُسِّرا ... للخُلْفِ في أسبابِهِ كما جَرا

٣٧٩- مِنْ بَعضِهِم جَرْحٌ فَلمّا استُفسِرا ... ذَكَرَ غَيرَ جارِحٍ وما دَرا

٣٨٠- بذاك والآفَةُ في ذا تَدْخُلُ ... مِنْ أوْجُهٍ شرُّها التَّحامُلُ

٣٨١- بِسَبَبِ الهَوى وإنْ تَنَزَّهَا ... الاقدَمونَ عنْ هَوىً يَهْوِيْ انتهى

٣٨٢- لِبَعْضِ مَنْ وَرَّخَ أَخَّرَا على ... أَنَّ حُظُوظَ النَّفْسِ قدْ تُفْضيْ إلى

٣٨٣- بادِرَةٍ للمتْقِنِين[1] وَذَكَرْ ... من ذا ابنُ عبْدِ البرِّ شيئاً قَدْ غَبَرْ

٣٨٤- مِنْ قُدَمَاءِ العُلَمَاءِ وَحَكَمْ ... بِرَدِّ قَوْلِ القُرَنَاء ذِي التُّهَمْ

٣٨٥- وَرُدَّ جَرْحُ مَنْ بِعِلْمٍ اشْتَهَرْ ... بِحَمْلِهِ إلا بِتِبْيانٍ ظَهَرْ

٣٨٦- والثانِيْ أنْ يَخْتَلِفَ المعتَقَدُ ... فإنَّهُ أَوْجَبُ ما يَسْتَبْعِدُ

٣٨٧- طَعْناً وتكفيراً وتبديعاً سَلَفْ ... وَهْوَ كَثِيرٌ في أَواسِطِ السَّلَفْ

٣٨٨- وَمِنْ هنا يَجِبُ أنْ نَتَّبِعا ... مَذْهَبَ حاكِمٍ ومَجْروحٍ مَعا

٣٨٩- فإنْ يُخالِفْ فارْدُدَنَّ الجَرْحا ... حتى يَبينَ وجهُهُ مُصِحَّا

٣٩٠- كذاكَ إنْ أَطْلَقَ لمْ يُقَيِّدِ ... أَوْ وُثِّقَ المجروحُ فالجَرْحَ إرْدُدِ

٣٩١- ومَنْ لَهُ لم يُلْفَ مِنْ مُعَدِّلِ ... فَقِفْ ولا تَجْرَحْ ولا تُعَدِّلِ

٣٩٢- والنَّقْلُ عِندَنا فلا يُعْتَبَرُ ... فيهِ المذاهبُ فَلا نُكَفِّرُ

٣٩٣- إلا بِجَحْدِ مُتَواتِرٍ شُرِعْ ... كَيْفَ مَعَ التَّقوى وذا قَدِ انْتُزِعْ

٣٩٤- للشافِعِيِّ إذْ يقولُ أَقْبَلُ ... مِنْ غَيرِ خَطابِيَّةٍ ما نَقَلوا

٣٩٥- إذْ جَوَّزُوا أنْ يَكْذِبُوا ..[2] ... مَذْهَبهم لِبعضِ كرَّامِيَّهْ

---

(١) كذا بخط الناسخ (السخاوي) وصوابها «المتقين» كما في «الاقتراح»، وهو أنسب للسياق والمعنى.

(٢) فوقها علامة إلحاق ولم يثبت شيء في الهامش، وهي ناقصة الوزن والمعنى، ولعلها «لنصرة».

٣٩٦- نَعَمْ مَحَلُّ نَظَرٍ أنْ يَنْقُلا ... مُبْتَدِعُ ما شَدَّ رَأْيُهُ فَلا

٣٩٧- يَجِيءُ إلا الرَّدُّ عِنْدَ مَنْ مَنَعْ ... شَهادةً لِتُهْمَةٍ إذا يَقَعْ

٣٩٨- وَنحنُ أيضاً فَنَرى التَّرْكَ لِمَنْ ... دعا إهانةً لَهُ إلَّا بِأنْ

٣٩٩- يكون ذاكَ المتْنُ [قد][1] لا يُوْجَدُ ... إلا لَهُ فالأخْذُ عَنْهُ أَجْوَدُ

٤٠٠- والثالثُ اختلافُ ذي التصوُّفِ ... وأهلِ عِلْمِ الظَّاهِرِ المُشَرَّفِ

٤٠١- فإنَّهُ أَوْجَبَ أَيَّ نُفْرَةِ ... وَقَلَّ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ ذِي الغَمْرَةِ

٤٠٢- إذِ المقامُ خَطِرٌ شَدِيدُ ... والقَدْحُ في مُحِقِّهِمْ مَوْعُودُ

٤٠٣- آتِيهِ بالإنذارِ بالحَرْبِ وَمَنْ ... تَرَكَ الإنكارَ لِباطِلٍ فَلَنْ

٤٠٤- يَسَعَهُ ولَوْ بِقُلْتُ وَحْدَهُ ... لَيسَ مِنَ الإيمانِ شيءٌ بَعْدَهُ

٤٠٥- والرابِعُ القَدْحُ لأجْلِ جَهْلِ ... مَرَاتِبِ العِلمِ وجَهْلِ الفَضْلِ

٤٠٦- لِحِقِّها وباطِلٍ مِنْهاجا ... وَهْوَ أَخيراً أَكْثَرُ احتياجا

٤٠٧- لَهُ إذا النَاسُ لأنواعٍ احتَوَوا ... حتى علومٌ للأوائِلِ احتَذَوا

٤٠٨- وانْقَسَمَتْ نَوعَينِ حَقٍ قَدْ أتى ... كالطِّبِّ[2] والحِسَابِ والهندسةْ

٤٠٩- وباطِلٍ أيْ كالطَّبيعياتِ ... وكَالكَثِيرِ مِنَ الإلٰهِيَّاتِ

٤١٠- كذاك أَحْكَامُ النَّجومِ والذي ... يَجْرَحُ فَلْيُمَيِّزَنْ هَذِي وَذِيْ

٤١١- والخامسُ الأَخْذُ على التَّوَهُّمِ ... مَعْ قِلَّةِ التَّوَرُّعِ المُسَلَّمِ

٤١٢- وَمَنْ أتى هذا فَرَجْماً ظَنا ... لَقَوْلِهِ إيَّاكُمُ والظَنّا

٤١٣- وَهْوَ إذا الجارِحُ بِالعِلْمِ اشْتَهَرْ ... مَعْ قِلَّةِ التَّقوى عَظِيمٌ في الضَّرَرْ

---

(١) سقطت من الأصل، ولا يستقيم الوزن إلا بها.

(٢) رسمها في الأصل: «كالخطب»! وهو خطأ! والتصويب من «الاقتراح» (٢٩٩).

٤١٤- قال: وقدْ رأيتُ من لا يُختَلَفْ في قولِهِ في الجَرحِ إن شَخْصٌ وَصَفْ
٤١٥- سماعَهُ مِنْ شَيْخِهِ فَأَنْكَرا وقال ذاك صاحِبِيْ لَوْ حَضَرا
٤١٦- لمصر لاجتمعَ بي فانظر إلى هذا التعليق البعيد مثلا
٤١٧- وحَيْثُ جَمْعُ ذِي الشروطِ عَسُرا كان الكلامُ في الرِّجَالِ خَطِرا
٤١٨- أعراض كلِّ حُفْرَةٌ على شفا مِنْ حُفَرِ النَّارِ عليها وَقَفَا
٤١٩- طايفتان وَهُما الحُكَّامُ ثُمَّ المحدِّثونَ والسَّلامُ

٤٦- [الخاتمة][1]

٤٢٠- وكَمُلَت بالخَبْتِ[2] من وَدَّانا[2] في رابعِ العشرينَ مِنْ شَعْبانا
٤٢١- عام ثلاثة وسبعين أتت مِنْ بَعْدِ سَبْعِمائةٍ قَبْلُ خَلَتْ
٤٢٢- وَعَدُّها سَبْعٌ تَلِيْ عِشرِينا مِنْ قَبْلِها أَرْبَعَةٌ مِئِينا
٤٢٣- فَلْيَدْعُ لِيْ ناظِرُها بالمغْفِرَةْ وَنَضْرَةٍ مَعَ الوُجوهِ النَّضِرَةْ
٤٢٤- وَلْيَسْتُرِ العَيْبَ فَلَيْسَ يَسْلَمُ مِنهُ سِوَى مَنْ حُفِظُوا وَعُصِمُوا
٤٢٥- والحمْدُ لله كما يُحِبُّ عَوْدًا على بَدْءٍ فَنِعْمَ الرَّبُّ
٤٢٦- وأَفْضَلُ الصلاةِ والتَّسليمِ على النَّبِيِّ الرَّؤُف الرَّحِيمِ
٤٢٧- وآلِهِ وصَحْبِهِ الأَبْطالِ خَيْرِ صَحابَةٍ وخَيْرِ آلِ[3]

---

(١) هذا العنوان من إضافتنا.

(٢) سبق التعريف بهما في المقدمة.

(٣) انتهيت من النظر فيها والتعليق على ما رأيته ضرورياً ومهماً بعد عشاء منتصف شهر رجب الفرد سنة سبع وعشرين وأربع مئة وألف من هجرة النبي ﷺ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

محتويات النظم

الموضوع **الصفحة**

مقدمة المحقق **٥**

• **نسبة النظم للعراقي:** **٥**

• **اسم النظم وتاريخ تأليفه:** **٨**

• **مكان النظم والفراغ منه:** **٩**

• **عدد أبيات النظم:** **١٠**

• **الباعث على النظم:** **١١**

• **أهمية هذا النظم:** **١٢**

منهج العراقي في الكتاب وموازنته بمنهجه في «الألفية»: **١٤**

أولها: استعمال اصطلاح خاص، طلباً للاختصار: ١٤

ثانيها: تغيير ترتيب بعض الموضوعات عما هي عليه في «الاقتراح»: ١٦

ثالثها: زيادة بعض الإضافات العلمية على ما في «الاقتراح»: ١٨

أولاً: تعريف الحديث الصحيح: ٢٠

ثانياً: أقسام الحديث الضعيف، ورأي العراقي فيها، وأثره: ٢٣

• **عناية العلماء بـ«نظم الاقتراح»:** **٢٧**

• **توصيف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:** **٣١**

• **عملي في التحقيق:** **٣٤**

نماذج من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق ٣٧

١ - [المقدمة] ٤٥

٢ - الصَّحِيحُ ٤٥

٣ - الحَسَنُ ٤٦

٤ - الضَّعِيفُ ٤٧

٥ - المرسَل ٤٨

٦ - المُنقَطِع والمُعْضَل ٤٨

٧ - المقطُوع ٤٨

٨ - المَوقُوف ٤٨

٩ - المَرفُوعُ ٤٩

١٠ - الموصُولُ ٤٩

١١ - المُسنَدُ ٤٩

١٢ - الشَّاذُّ والمُنْكَرُ ٤٩

١٣ - الغَريبُ والعَزيزُ والمَشهُورُ ٤٩

١٤ - المُسَلْسَلُ ٥٠

١٥ - المُعَنْعَنُ ٥٠

١٦- التَّدْلِيسُ ٥٠
١٧- المُضْطَرِبُ ٥١
١٨- المُدْرَجُ ٥٢
١٩- التَّمييزُ بينَ ألفاظِ الأدَاءِ ٥٢
٢٠- المَوْضُوعُ ٥٣
٢١- المَقْلُوبُ ٥٣
٢٢- كَيفيَّةُ السَّماع والتَّحَمُّل ٥٣
٢٣- مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ ٥٣
٢٤- مَنْ نَسَبَ الشَّيخَ فِي أوَّلِ الجُزْءِ ٥٤
٢٥- النُّسَخُ التي إسنادُهَا وَاحِدٌ ٥٤
٢٦- الاقتصارُ عَلَى بَعْض الحَديثِ ٥٥
٢٧- تَقْدِيمُ المَتْنِ عَلَى السَّنَدِ ٥٥
٢٨- إذَا سَمِعَ مِنْ شيخٍ إسنادَ كتابٍ جُمْلِيّاً ٥٥
٢٩- إذا قال الشيخُ مثلَه ٥٥
٣٠- بيانُ ما يَقَعُ فِي السَّمَاعِ مِنَ الوَهْن ٥٦
٣١- إذا رَوَى الحَدِيثَ عَن شَيخَيْنِ ٥٦

٣٢- آداب المُحَدِّث ٥٦
٣٣- آداب الطَّلب ٥٩
٣٤- آداب كتابة الحديث ٦٠
٣٥- المقابلة..... ٦١
٣٦- إصلاح الخطأ..... ٦١
٣٧- التخريج للساقط ٦١
٣٨- العالي والنازل ٦٢
٣٩- المُدبَّج ٦٣
٤٠- المؤتلف والمختلف ٦٣
٤١- المتفق والمفترق..... ٦٩
٤٢- الألقاب..... ٦٩
٤٣- الموافقات والأبدال..... ٧٠
٤٤- معرفة الثقات..... ٧٠
٤٥- معرفةُ الضُّعَفَاء ٧١
٤٦- [الخاتمة]..... ٧٤
محتويات النظم ٧٥